الملحق السادس: تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

يرد هذا الملحق وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 5/2013 الذي يطلب فيه المجلس إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تدمج التقارير السنوية التي تقدمها حاليا عن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في التقارير التي تقدمها عن تنفيذ خططها الاستراتيجية. ويُلخص هذا الملحق ما حققه ***البرنامج*** *من تقدم في عام 2024 في ما يخص تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ويتبع الملحق الخطوط العريضة والصياغة لإطار الرصد والإبلاغ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات الذي اعتُمد في عام 2021 ويوفر أيضا روابط لفقرات منطوق القرار ذات الصلة. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يمكن لأعضاء المجلس التنفيذي الاطلاع على نسخة من استقصاء عام 2024 في ما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقد أجراه* ***البرنامج*** *في مقره وهو متاح باللغة الإنكليزية فقط.*

1 النُهج الشاملة المصممة خصيصا لكامل المنظومة، التي تتيح ملكية وقيادة وطنيتين قويتين، تُمكِّن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من التصدي بفعالية للمجموعة الكاملة من التحديات الإنمائية المطروحة في عصرنا، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

1- إن التزام **البرنامج** بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومشاركته فيه منصوص عليه في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وتتواءم الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج**، التي تترجم الخطة الاستراتيجية إلى إجراءات على المستوى القطري، مع الأولويات الوطنية، والأولويات الاستراتيجية وحصائل أطر التعاون للأمم المتحدة، وخطط الاستجابة الإنسانية، وغيرها من الأطر الإنسانية. يتم إدماج جميع الجوانب البرامجية المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باستمرار في التوجيهات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي القطري، وهي متاحة لجميع موظفي **البرنامج**. وعلى المستوى القطري، يُعتبر المديرون القطريون **للبرنامج** أعضاء نشطين في أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية ويساهمون في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون وخطط الاستجابة الإنسانية. وعلى هذا النحو، يمكن **للبرنامج** أن يقود الأولويات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في إطار الركائز الإنسانية والإنمائية على حد سواء، مستفيدا من بصمته التشغيلية وخبرته اللوجستية في دعم شركائه من الحكومات والأمم المتحدة، والمساهمة في إبراز الأشخاص الأكثر تخلفا عن الركب في التخطيط الإنمائي.

2- وفي عام 2024، واصل **البرنامج** تنفيذ استراتيجيته لتعميم مراعاة ظروف النزاع لعام 2023، مع التركيز على تعزيز عمله في مجال تحليل النزاعات ومراعاة ظروف النزاع. ولتعزيز هذا العمل، تمت صياغة مؤشر جديد لإدراجه في إطار النتائج المؤسسية **للبرنامج**. ويتطلب المؤشر الجديد تحليل مراعاة ظروف النزاع وتدابير التخفيف من آثارها في عمل **البرنامج** في جميع البلدان المعرضة بشدة لخطر النزاع، وتلك التي يقوض فيها النزاع وانعدام الأمن التنمية. وسيصبح الإبلاغ عن هذا المؤشر إلزاميا اعتبارا من عام 2025 فصاعدا.

3- ويظهر احترام **البرنامج** لحقوق الإنسان في خطته الاستراتيجية وأطره المعيارية والسياساتية. وقد واصل **البرنامج** الدفع قدما بخطته للحماية والمساءلة، بما يتماشى مع سياسته بشأن الحماية والمساءلة لعام 2020 والركائز الأساسية الثلاث للأمم المتحدة: حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية. وكجزء من جهوده الرامية إلى تعزيز التعليم العالي الجودة، قدمت مبادرة SheCan، وهي مبادرة داخلية أطلقها **البرنامج** في عام 2022، تدريبا ماليا مخصصا في مجال محو الأمية والرقمنة وريادة الأعمال للمستفيدين من **البرنامج**. تعالج هذه المبادرة الحواجز النظمية التي تعيق الوصول إلى التمويل والموارد الضرورية للنجاح.

2 المشورة المتسقة والمتكاملة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال السياسات تحمي الكوكب، وتعزز القدرات والمؤسسات، وتدفع الشراكات نحو تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

4- يدمج **البرنامج** الاستدامة في جميع برامجه وعملياته من خلال الالتزام بإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية. ويتألف الإطار من مجموعة من المبادئ والمعايير والأدوات التي تتواءم مع الممارسات المتبعة على مستوى الأمم المتحدة والمعايير الدولية، وقد تم إنشاؤه لزيادة الاستدامة البيئية والاجتماعية لبرامج وعمليات **البرنامج** مع الحد من آثارها السلبية المحتملة على الناس والبيئة. ويضمن نظام الإدارة البيئية في **البرنامج** تطبيق المبادئ والمعايير البيئية المرتبطة بالسياسة البيئية **للبرنامج** بطرق تعزز عمليات الدعم التي يقوم بها. واعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، تم تنفيذ نظم الإدارة البيئية في 69 بلدا.[1] كذلك أنشأ **البرنامج** صندوقا جديدا لخفض انبعاثات الكربون للمساعدة في تحقيق أهدافه في هذا المجال من خلال تمويل مشاريع في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، تزيد من كفاءة استخدام الطاقة وتقلل من استخدام الوقود الأحفوري. يجمع الصندوق لخفض انبعاثات الكربون الإيرادات من ضرائب الكربون الداخلية على المركبات والسفر الجوي التجاري، ويستخدمها لتمويل برنامج كفاءة الطاقة ومشاريع أخرى لخفض انبعاثات الكربون. وقد التزم **البرنامج** بخفض انبعاثات غازات الدفيئة المبلغ عنها بنسبة 45 في المائة عن مستويات عام 2010، بحلول عام 2030. وتشير أحدث الأرقام المتعلقة بالبصمة البيئية **للبرنامج** في عام 2023، عندما أبلغ عن 459 118 طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، إلى انخفاض في الانبعاثات النسبية من ذروة بلغت 150 1 طن متري من ثاني أكسيد الكربون لكل مليون شخص تمت مساعدتهم في عام 2015، إلى 779 طن متري في عام 2023.

5- وبالإضافة إلى هذا العمل على تنفيذ السياسة البيئية، تم توفير الحماية المالية لـ12.2 مليون شخص من الأخطار ذات الصلة بالمناخ في 45 بلدا - 6.2 مليون منهم من خلال آليات العمل الاستباقي في 26 بلدا، و6 ملايين منهم من خلال تمويل مخاطر الكوارث في 25 بلدا. وعلاوة على ذلك، استفاد 6.3 مليون شخص من مبادرات بناء القدرة على الصمود التي عززت قاعدة أصول سبل كسب العيش في 56 بلدا، وتلقى 1.9 مليون من أصحاب الحيازات الصغيرة الدعم من **البرنامج** من خلال أنشطة حسنت سلسلة القيمة وخدمات السوق في 51 بلدا.

6- ومن خلال البرامج المتكاملة لبناء القدرة على الصمود التي تعالج الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية وتعزز الإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية، نجح **البرنامج** في منع تدهور الأراضي واستعادة النظم الإيكولوجية وضمان الوصول المستدام إلى المياه، وبناء مجتمعات محلية أكثر قدرة على الصمود.

3 منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتحرك تدريجيا صوب العمل المتكامل من خلال الدعم الكامل من جميع الكيانات لنظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه، وهو عبارة عن جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية له وجود قطري مصمم خصيصا لتلبية الاحتياجات استنادا إلى إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والصكوك المنسقة والعمليات المشتركة لتسيير الأعمال.

7- تتضمن توجيهات **البرنامج** بشأن إطار التعاون توصية تقضي بتشاور المكاتب القطرية مع المنسق المقيم في المراحل الرئيسية من تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية. ويتجلى ذلك في المشاركة المنتظمة من جانب المنسقين المقيمين في عمليات صياغة الخطط الاستراتيجية القطرية والمشاورات، والمشاركة الثنائية الرامية إلى تعزيز أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتنسيق المساهمات في تصميم إطار التعاون، وتخطيط العمل المشترك، والرسائل الرسمية الصادرة عن المنسقين المقيمين للتأكيد على أن حصائل التنمية في الخطط الاستراتيجية القطرية مستمدة من إطار التعاون.

8- ويشارك **البرنامج** بدور نشط في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بوضع البرامج والنتائج التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، وهو يشكل أحد المنتديات العالمية الرئيسية المشتركة بين الوكالات المعنية بالسياسات والبرامج. وضمن هذه المجموعة، وضعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية توجيهات محدثة بشأن جيل جديد من البرامج المشتركة، واختصاصات مجموعات دعم الأقران الإقليمية، وأطر الأمم المتحدة للتعاون في الظروف الاستثنائية. ويعمل **البرنامج** على قدم

[1] تقوم لوحة المعلومات الداخلية لخارطة تنفيذ نظام الإدارة البيئية في **البرنامج** بتتبع التقدم المحرز وعرض أحدث البيانات.

وساق على الاستفادة من التعقيبات الواردة من زملاء في الميدان من مختلف أقسام **البرنامج** من خلال استخدامها لإثراء تصميم نُهج واقعية وعملية. ويساهم **البرنامج** أيضا بدور نشط في تنقيح التوجيهات على نطاق المنظومة بشأن أطر الأمم المتحدة للتعاون، التي تتضمن نهجا مبسطا للتحليل القطري المشترك. ويقترن عمل **البرنامج** في مجال السياسات العالمية بدعم ميداني نشط للمكاتب القطرية التابعة **للبرنامج**، بما في ذلك في الظروف الاستثنائية.

9- وقد تم إعطاء الأولوية للكثير من الخدمات المشتركة العالمية التي يقدمها **البرنامج** أو يستخدمها وتعميمها، بما في ذلك مركز الحجوزات التابع للأمم المتحدة لخدمات تنقل الركاب والإقامة والخدمات الطبية؛ وأسطول الأمم المتحدة؛ وخدمات التصرف الرقمي وخدمات المزادات التابعة للأمم المتحدة للتصرف في الأصول المستخدمة والمتقادمة؛ وأكاديمية الأمم المتحدة للسلامة على الطرق. وقد قام **البرنامج** بإعداد دراسات جدوى لهذه الخدمات، وشاركها مع فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالخدمات المشتركة العالمية، والمسؤول عن الموافقة على توسيع نطاق المبادرات اعتبارا من عام 2025 فصاعدا. استمر مركز الحجوزات التابع للأمم المتحدة في التوسع، حيث أصبح يتضمن خدمات رقمية بالكامل من شأنها تعزيز الدقة، وتوفير الوقت الإداري، وتعزيز الاستدامة البيئية. وقد تم إنشاء منصة مركز الحجوزات التابع للأمم المتحدة بهدف توحيد عملية تقديم الخدمات المشتركة العالمية داخل منظمة واحدة، أو إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وتحقيق مكاسب من حيث الكفاءة من خلال وفورات الحجم. وتشتمل الميزات الرئيسية لمنصة مركز الحجوزات التابع للأمم المتحدة على إدخال العمليات غير الورقية، وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والحد بشكل عام من الرحلات. وبحلول الربع الأخير من عام 2024، كانت المنصة قد قدمت خدماتها إلى 1.5 مليون عميل، وقامت بشراء خدمات لـ4.5 مليون عميل، كما أنها كانت تعمل في 116 بلدا حيث تعاون 21 كيانا تابعا للأمم المتحدة لتقديم الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، قام أسطول الأمم المتحدة، وهو مبادرة تعاونية بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و**البرنامج** تقدم خدمات تأجير المركبات الخفيفة العالية الجودة لكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بإبرام اتفاقات عالمية مع 19 كيانا تابعا للأمم المتحدة، حيث تم تأجير 833 مركبة في 91 بلدا حول أنحاء العالم.

4 تعزيز المساءلة، والشفافية والكفاءات، والتركيز على النتائج الجماعية يحفز زيادة استدامة التمويل وتحسين جودته، تماشيا مع اتفاق التمويل.

10- تتمثل الأولوية القصوى **للبرنامج** في ضمان حصول الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة على تلك المساعدة بشكل آمن وكامل ومن دون تدخل. ويتم تسليم معظم المساعدات التي يقدمها **البرنامج** في بيئات تشغيلية تنطوي على مخاطر عالية من التدليس، والفساد، وتحريف المسار، وتتفاقم هذه المخاطر بفعل القيود السياسية والأمنية والقيود على الوصول التي ازدادت شيوعا في السياقات الإنسانية. وتزداد حدة هذه المخاطر بسبب اتساع الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المتاحة، ما يجبر **البرنامج** على إعطاء الأولوية في تقديم المساعدة للفئات الضعيفة جدا، وبالتالي زيادة التوترات داخل المجتمعات المحلية وفي ما بينها. وفي كل مرحلة من مراحل العملية، يطبّق **البرنامج** سلسلة من التدابير، بما في ذلك إجراءات الإبلاغ عن المشاكل إلى المستويات المناسبة من الإدارة، للتخفيف من مخاطر التدليس وتحريف المسار والتصدي للمخالفات عند حدوثها. وفي عام 2024، أصدر **البرنامج** أداتين معياريّتين تتعلقان بإطار الضمان العالمي والحد الأدنى من متطلبات الرصد، بهدف تعزيز تقديم الضمان على نحو أكثر تركيزا وفعالية في جميع عملياته العالمية من خلال تقديم المساعدات بشكل آمن، وتنفيذ برامج عالية الجودة، وتطبيق ضوابط قوية، مع الحفاظ على المرونة.

11- وواصل **البرنامج** مساهمته بدور نشط في الجهود المشتركة بين الوكالات للنهوض بالتحليل والتخطيط المشتركين في المجالين الإنساني والإنمائي، بما في ذلك من خلال الفريق العامل المعني بالبرامج والنتائج التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما يستمر البرنامج، باعتباره الجهة الراعية لمؤشرات مختارة في إطار مؤشرات نواتج مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بالإبلاغ عن التقدم المحرز في مؤشرات اتفاق التمويل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وقد حقق تقدما جيدا في الوفاء بالالتزامات ذات الصلة الواردة في الاتفاق.

12- ويشارك **البرنامج** بياناته المالية السنوية، المصنفة بحسب هدف التنمية المستدامة والبلد، مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما يتوافق مع أعلى المعايير الدولية للشفافية. و**البرنامج** عضو قيادي في المبادرة الدولية لشفافية المعونة، وهي مبادرة طوعية لأصحاب المصلحة المتعددين لزيادة الشفافية في التعاون الإنمائي. وتماشيا مع التزام

المبادرة الدولية لشفافية المعونة بالشفافية، ينشر **البرنامج** علنا معلومات مفصلة عن أنشطته البرامجية، بما في ذلك الأموال الواردة والنفقات والنتائج أو النواتج، شهريا في سجل المبادرة الدولية لشفافية المعونة. ومنذ عام 2015، احتل **البرنامج** المرتبة الأولى في إحصاءات ملخص المبادرة الدولية لشفافية المعونة التي تقيّم جميع الناشرين في المبادرة، الذين يزيد عددهم حاليا عن 600 1 ناشر، من خلال منح درجات في ثلاثة أبعاد هي حسن التوقيت، والاستشراف، والشمولية.

13- ويلقي تقرير الأداء السنوي **للبرنامج** والتقارير القطرية السنوية المنفردة الضوء على المساهمات، سواء كانت طوعية، أو مجمعة، أو من البلدان المستفيدة من برامج **البرنامج**. ويتم توضيح الجهود المبذولة لزيادة جودة الموارد المالية، بما في ذلك من خلال زيادة إمكانية التنبؤ والمرونة، في خطة الإدارة السنوية، ويتم الإبلاغ عن النتائج في تقرير الأداء السنوي. بالإضافة إلى ذلك، يسعى **البرنامج** إلى تحقيق الكفاءة، على النحو المبين في خطة الإدارة السنوية، ويقدم تقارير عن كفاءات التكاليف ومكاسب الكفاءة إلى المجلس عبر تقرير الأداء السنوي.

5 تحسين حوكمة ورقابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ييسر التنسيق، والاتساق والفعالية في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نطاق المنظومة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتخطيط الاستراتيجي، والتنفيذ، والإبلاغ والتقييم.

14- تشدد التوجيهات الداخلية **للبرنامج** بشأن إطار التعاون، التي تم تحديثها في عام 2022، على أهمية استخلاص حصائل التنمية في الخطط الاستراتيجية القطرية من إطار التعاون، ومواءمة هذه الخطط مع نتائج الإطار ودورته. إن جميع عناصر التنمية في أطر الخطط الاستراتيجية القطرية في **البرنامج** مستمدة مباشرة من الأولويات والحصائل الاستراتيجية لإطار التعاون، ويتماشى 88 في المائة من هذه الخطط مع دورات إطار التعاون، حتى الآن.

15- وفي عام 2024، ساهم **البرنامج** في سبعة تقييمات مشتركة وعلى نطاق المنظومة.[2] وعلى المستوى العالمي، شارك المقر المركزي **للبرنامج** والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها في إدارة تقييم مشترك لمبادرة القدرة على الصمود "تعزيز قدرة سُبل كسب العيش على الصمود في وجه الأزمات الممتدة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنيجر، والصومال"، للفترة 2017-2023. وعلى المستوى القطري، شارك **البرنامج** في إدارة تقييم مشترك للأثر لتقييم برنامج القدرة على الصمود المشترك في جنوب السودان، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ والتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات للاستجابة للأزمتين الإنسانيتين في أفغانستان وشمال إثيوبيا؛ وتقييم مشروع مشترك بين اليونيسف و**البرنامج** بشأن بناء القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي في منطقة ديفا في النيجر، وقد استمر لفترة 2021-2023؛ والتقييم النهائي لبرنامج يهدف إلى تعزيز بناء القدرة على الصمود الاجتماعي والاقتصادي لصغار المزارعين والفئات السكانية الضعيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واليونيسف؛ وتقييم منتصف المدة **للبرنامج** المشترك لتعليم البنات في ملاوي، بالشراكة مع اليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وحكومة ملاوي.

16- ويتم نشر جميع الوثائق المتعلقة بالتقييم، مثل الاختصاصات وتقارير التقييم وردود الإدارة، على الموقع الإلكتروني **للبرنامج**[3]، وقد اشتملت جميع التقييمات المركزية التي قدمها **البرنامج** إلى المجلس في عام 2024 على رد الإدارة. ولم يتم إصدار ردود الإدارة حتى الآن على جميع التقييمات اللامركزية التي أجريت في عام 2024، ويمكن أن يُعزى التأخير إلى التحديات التي تشمل المشاورات المطولة للاتفاق على الإجراءات المشتركة، وعمليات الاستعراض المطولة، ودوران الموظفين. وتعكس ردود الإدارة في الوقت المناسب والمتاحة للجمهور التزام **البرنامج** باستخدام التقييمات ومشاركة نتائجها لأغراض المساءلة والتعلم بطريقة شفافة.

[2] يرجى ملاحظة أن **البرنامج** قدم أيضا الدعم التقني للتقرير التجميعي المشترك بين الوكالات الذي استرشد به التقييم الذي أجري على نطاق المنظومة للتقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 5، بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولتقييم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشأن الحماية الاجتماعية، بقيادة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

[3] التقييم المستقل **للبرنامج**.